http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد(1664) السنة السابعة -الأربعاء (25) تشرين الثاني 2009

في ختام مؤتمر اتفاق هلسنكي ومستقبل كركوك

كركوكي : ملتزمون بمواصلة الحوار ضمن مبادئ اتفاقية هلسنكي

بغداد / المدى

أكد رئيس برلمان كردستان الدكتور كمال كركوكي أن مؤتمر (اتفاق هلسنكي ومستقبل كركوك) الذي انعقد في بغداد انتهى بسلام وباتفاق الآراء مع وجود وجهات نظر مختلفة بخصوص كركوك ومستقبل هذه المحافظة المنكوبة.

وقال كركوكي خلال مؤتمر صحفي عقب انتهاء المؤتمر بحسب موقع البرلمان: إننا اتفقنا على أن نعمل سوية ونتحاور كي نكون سنداً قوياً للوصول الى الحلول وفق الدستور العراقي وكان هناك سوء فهم، ولكن انتهى المؤتمر ووقعنا البلاغ الختامي مع رئيس مجلس النواب إياد السامرائي والمستشار الدولي باتريك أومالي وممثل عن مجلس محافظة كركوك.

وردا على سؤال حول دستور إقليم كردستان والمناطق المتنازع عليها، أكد الدكتور كركوكي أن إقليم كردستان ليس لديه دستور لحد الآن بل أن هناك مسودة مشروع للدستور لم تعرض للاستفتاء، وفي هذه المسودة بالنسبة للمناطق المتنازع عليها نحن لم نقل إن هذه المناطق جزء من الإقليم أو جزء من مكان آخر، نقول إن هذه المناطق وفق وثائق عصبة الأمم والوثائق التاريخية والجغرافية التي كتبت من قبل مؤرخي العرب منذ القرن السادس عشر الى القرن العشرين وكتب الجغرافيا التي كانت تدرس في ثانويات مصر ووثائق كثيرة وعديدة مثل خرائط الإمبراطورية العثمانية والدول الأوربية والأمريكية، استناداً الى هذه الأشياء، نحن قلنا إن هذه المناطق متنازع عليها، ولكن الأمر متروك لسكان تلك المناطق والمحافظات كي يقرروا بمحض إرادتهم في استفتاء نزيه وحر ودقيق، ولكن هذه المسائل لم تناقش في هذا المؤتمر.

وبشأن المادة مئة وأربعين، قال: إن هذه المادة تمثل خارطة الطريق لحل هذه المشاكل، ولكن لم تناقش في هذا المؤتمر.

ونفى الدكتور كركوكي تشكيل أي لجنة بين مجلس النواب ومجلس محافظة كركوك حول قضية كركوك، وقال لم تشكل أي لجنة وإن الطريق مفتوح وإن مجلس النواب العراقي وبرلمان إقليم كردستان ومجلس محافظة كركوك مؤسسات دستورية وقانونية ولها حق التواصل والنقاش حول مختلف المواضيع". وفيما يتعلق بحدوث غياب في المؤتمر، أوضح الدكتور كمال كركوكي إن الطرف التركماني لم يكن غائباً وحضرت جميع الأطراف العربية والتركمانية والكلدان السريان الآشوريين والكرد والخبراء الدوليون ورئيس مجلس النواب العراقي ورئيس لجنة الأقاليم هاشم الطائي ورئيس برلمان إقليم كردستان والوفد المرافق له من كافة الاتجاهات السياسية والمعارضة داخل برلمان الإقليم، وكان لكل واحد وجهة نظره، وكنا في بعض النقاط متفقين وبعض النقاط تحتاج الى وقت أطول، لذا أعطينا فرصة لأنفسنا كي يستمر الحوار، وبالتالي نحن لنا كامل الثقة بأن نصل الى إنقاذ سكان هذه المحافظة من المآسي التي يعيشون فيها، وقال: أنا متفائل جداً بأن القوانين والدستور العراقي ستكون المظلة الرئيسية لنا بكافة القوميات والألوان والأديان لنخدم هذا البلد في المستقبل.

وبخصوص الانتخابات، قال الدكتور كمال كركوكي: إن لنا وجهة نظرنا وإن إخواننا في التحالف الكردستاني يناقشونها مع بقية إخوانهم في مجلس النواب، و نحن مع إجراء انتخابات نزيهة بعيدة عن التزوير، ونتمنى أن يتوصل الإخوان الى اتفاق يكون لصالح جميع العراقيين أينما كانوا وأن لا يظلم طرف على حساب طرف آخر.

وأكد على ضرورة إجرائها بشكل صحيح بعيداً عن الإحصاءات التي قدمتها وزارة التجارة، والتي نعتبرها ليست دقيقة وربما فيها إشكاليات يجب تصحيحها وتوزيع المقاعد بالنسبة لسكان المحافظات العراقية بشكل عادل ودقيق بعيداً عن أي تزويرات.

رئيس برلمان كردستان في مؤتمر صحفي

هذا وفي بداية المؤتمر الصحفي ألقى هاشم الطائي رئيس لجنة الأقاليم والمحافظات في مجلس النواب البيان الختامي للمؤتمر، هذا نصه: نحن المشاركين في مؤتمر "اتفاق هلسنكي ومستقبل كركوك الذي عقد في بغداد للفترة من ١٩-٢١ تشرين الثاني ٢٠٠٩ نتفهم المخاوف التي عبر عنها المشاركون فيما يتعلق بمستقبل محافظة كركوك وإزهارها.

نؤكد مرة أخرى على التزامنا بأهمية مواصلة الحوار ضمن مبادئ اتفاقية هلسنكي من أجل إيجاد حلول لهذه المخاوف. نتفق على أن نلتقي مجددا لمواصلة المحادثات مع المستشارين الدوليين في موعد أقصاه الأول من نيسان ٢٠١٠ وذلك للنظر في التقدم الذي يمكن تحقيقه في المستقبل.

كردستانيات

حماية حقوق المستهلك

وديع غزوان

في ظل الانفتاح الاقتصادي وحرية السوق توفرت مختلف السلع والبضائع وأصبحت في متناول المستهلك، وهي ظاهرة ايجابية لو أحسن التعامل معها، ولكنها تحولت الى شبه حالة انفلات خاصة في مجال التحكم بارتفاع الأسعار غير الطبيعي، حتى بات سوطا يلهب ظهر المواطن سواء في إقليم كردستان أم أنحاء العراق الأخرى، ومع انه تم تشخيص هذه الظاهرة ونبهت اليها اكثر من جهة، الا انها بقيت دون حلول ومعالجات تطمئن المواطن وعائلته.

واذا كان من الطبيعي ان يتقبل المواطن في الإقليم او سواه الزيادات التي حصلت بعد نيسان ٢٠٠٣ وعدها في ذلك الحين تتناسب وما طرأ من زيادات في رواتب ودخول المواطنين، فان استمرار حمى الارتفاع الجنوني للأسعار بشكل يفوق طاقة المواطنين خاصة متوسطي وقليلي الدخل أصبح من غير الممكن ان يترك بهذا الشكل السائب الذي ما عاد رب العائلة في ظله قادراً على توفير الاحتياجات الأساسية لأسرته.

كثيرة هي أسباب بروز هذه الظاهرة وكل طرف يحملها الآخر، فالبعض يحمل التجار وجشعهم مسؤولية ذلك مستشهداً بأنواع السلع والبضائع الرديئة التي غزت أسواقنا واستنزفت دخولنا، والتجار يقولون ان باعة المفرد يتحملون وزر ذلك. وتكثر المبررات وتطول المناقشات ويبقى المواطن الخاسر الأكبر ان لم يكن الوحيد، حيث لا يملك الا ان يتطلع الى الحكومة والجهات المعنية لتضع حداً لمعاناته المزمنة.

لا نريد الخوض كثيراً وبتعمق في أسباب ارتفاع الأسعار وقوى السوق وظروفه، كما لا يعنينا كل ما كتب وقيل من نظريات رأسمالية واشتراكية واي منهما هي القادرة على توفير عيش رغيد وكريم للبشرية . لكن من حقنا كمواطنين ان نؤشر بعض الظواهر ومنها حالة الانفتاح وحرية السوق التي عدها البعض فرصة لابد من انتهازها للإثراء غير المشروع وتكديس الأموال من أرباح استحصلت من معاناة المواطنين والتلاعب بحاجاتهم.

نعتقد ان هناك إجراءات عديدة يمكن اتخاذها لحماية المواطن من جشع البعض ،في مقدمتها تفعيل دور لجنة حماية حقوق المستهلك في برلمان الإقليم التي شكلت مؤخراً وإيجاد وسائل تنافسية أمام القطاع الخاص، كتشجيع العمل بنظام الأسواق التعاونية لكي لا تنفرد جهة واحدة بالسوق فتتحكم به.

وبالتأكيد ان هناك أفكاراً ورؤى أكثر نضجا لدى المتخصصين من الاقتصاديين يمكن الاستفادة منها ومناقشتها في ندوة تكرس لهذا الغرض تدعو اليها وزارة التجارة بالتنسيق مع هيئة استثمار الإقليم وغرفة التجارة والصناعة فيه بمشاركة أكاديميين متخصصين ومواطنين.

اجتماع

مجلس وزراء إقليم كردستان يبحث بعض المسائل المهمة

أربيل / المدى

بحضور رئيس الوزراء في حكومة الإقليم الدكتور برهم أحمد صالح ونائبه آزاد برواري، عقد مجلس الوزراء في حكومة إقليم كردستان جلسة اعتيادية، ناقش خلالها التطورات السياسية، ومسألة قانون الانتخابات العراقية، ونوقشت مسألة توزيع المقاعد وعدد الناخبين المبينة في القانون والمستندة إلى البطاقات التموينية.

وأشار رئيس الوزراء بحسب موقع حكومة الإقليم الى ان تخصيص المقاعد البرلمانية استنادا إلى إحصاءات وزارة التجارة الاتحادية غير عادل وغير مقبول، لذا "نطالب بحل هذه المسألة، لأنها ضد الديمقراطية.

وأكد رئيس الوزراء برهم صالح على أن الانتخابات يجب ان تجرى ضمن الإطار الزمني المقرر، وأن الأحزاب السياسية العراقية بحاجة إلى العمل معا لضمان احترام الدستور والعملية الديمقراطية.

وناقش مجلس الوزراء الزيارات الناجحة للرئيس العراقي الى فرنسا وزيارة رئيس إقليم كردستان عددا من الدول الأوروبية.

وفي محور آخر من الاجتماع تم بحث مسألة بناء المنازل والمباني بشكل عشوائي وانتهاك الحدود البلدية، وبهذا الصدد تم تشكيل لجنة تتألف من وزير البلديات والسياحة ووزير الاعمار والإسكان ووزير العدل ووزير التجارة والصناعة ووزير الزراعة للنظر في هذه المسألة وتقديم تقرير شامل لمجلس الوزراء.

وفي الاجتماع عرض وزير المالية تقريراً عن ميزانية الحكومة والجهود المبذولة للحد من تكاليف عملها والاستفادة منها في المشاريع الاستثمارية.

وأشار إلى أن معظم الوزارات قدمت تقاريرها الخاصة بالميزانية بنسبة تقديرية. وفي الختام حث الدكتور برهم صالح مجلس الوزراء على العمل من أجل إيجاد الصيغة النهائية للميزانية لتقديمها إلى البرلمان في أقرب وقت ممكن لغرض المصادقة عليها. من جانب آخر تم بحضور د. برهم احمد صالح رئيس حكومة إقليم كردستان وعدد من الوزراء ورئيس غرفة التجارة الكويتي وممثلي المكاتب والقنصليات الأجنبية في الإقليم ومحافظ اربيل وأعضاء من برلمان كردستان، افتتاح ماجدي مول المشروع التجاري السياحي المشيد على مساحة قدرها ١٣٠٠٠٠ متر مربع في أربيل.

وفي بداية حفل الافتتاح قدم فيلم حول كيفية تشييد ماجدي مول.

ورحب احمد قادر ماجدي مدير عام مجموعة هيوا بالضيوف، مؤكدا على مساندة حكومة إقليم كردستان وتسهيلاتها لإنجاح مشاريع القطاع الاستثماري في الإقليم، مؤكدا على الدعم المتواصل لحكومة الإقليم للقطاع الخاص.

وقال: نؤكد اننا ماضون الى تقديم مشاريع اكبر ونفكر بانجاز ما يساهم في بناء البنية التحتية.

من جانبه بارك دارا جليل الخياط باسم مجلس غرف التجارة والصناعة في كردستان هذه المبادرة التجارية، مؤكدا على دور التجار في تنمية القطاع الاقتصادي.

وقال: ان تنمية اقتصاد الإقليم لا تتم عن طريق الحكومة فقط بل تحتاج الى تفعيل دور القطاع الخاص.

وفي كلمة له قال الدكتور برهم أحمد صالح رئيس حكومة إقليم كردستان: نتمنى ان يكون هذا المشروع رسالة واضحة للقطاع الخاص في عموم العراق وكردستان مفادها (في ظل السياسات الحكيمة التي اتبعتها وتتبعها حكومة إقليم كردستان بإمكان القطاع الخاص ان يلعب دوره في بناء اقتصاد هذا الإقليم).

مجلس وزراء الاقليم في جلسته الاعتيادية

مشروع

بحث تطوير تعلم اللغة الانكليزية

اربيل / المدى

بحث وزير التربية في حكومة إقليم كردستان العراق سفين محسن دزئيي، في ديوان الوزارة باربيل مع وفد رفيع المستوى من المجلس الثقافي البريطاني ضم (نيشتمان عزيز) مديرة مكتب اربيل للمجلس الثقافي البريطاني و(تارا بهاء الدين عبد الله) مديرة مشاريع المجلس في العراق سبل تعزيز التعاون في مجال تطوير تعلم اللغة الانكليزية.

وهنأ وفد المجلس البريطاني في بداية اللقاء سفين دزة يي بمناسبة تسلمه منصبه الجديد وزيرا للتربية، متمنين له الموفقية والنجاح لتطوير الوضع التربوي في إقليم كردستان.

وقدم الوفد البريطاني مشروعا للتبادل الثقافي بين المدارس البريطانية ونظيراتها في إقليم كردستان العراق ومشروعا لفتح دورات تأهيلية لرفع مستوى معلمي ومدرسي ومشرفي اللغة الانكليزية في الإقليم، حيث سينفذ المشروع بالتعاون والتنسيق المباشر مع المنظمة العالمية للطفولة (اليونيسيف).

من جانبه رحب دزئيي بالمشروع وشكر المجلس الثقافي البريطاني لتعاونه الدؤوب مع وزارة التربية في إقليم كردستان العراق بغية تطوير اللغة الانكليزية ورفع مستوى التدريسيين.

إنشاء شارعين في السليمانية

السليمانية/ المدى

تستعد محافظة السليمانية قريبا لتنفيذ مشروعي شارعين تحتيين في منطقتين تعتبران من اشد المناطق زحاما في المحافظة.

وقال مسؤول إعلام محافظة السليمانية فاضل علي بحسب (آكانيوز): يبدأ العمل في الشارعين التحتيين الجديدين في السليمانية قريبا،أحدهما قريب من فندق سليمانية بالاس والآخر بالقرب من دورة مامه ريشه".

وأوضح أن "الشارعين التحتيين يقعان في أشد مناطق السليمانية زحاما وقد طلبنا من الجهات المعنية توفير طرق بديلة لحين الانتهاء من تنفيذهما".

وأضاف علي: "لم تحدد بعد ميزانية المشروعين، لكن تم التخطيط لهما وسيطرحان للمناقصة قريبا".

وبدأ في ٦ آب الماضي تنفيذ أول شارع تحتي في السليمانية لكنه لم ينته بعد.

وتشير مصادر محلية الى ان العدد القليل للشوارع وضيق أغلب الموجود منها واستيراد أعداد كبيرة من السيارات أسباب جعلت السليمانية تعاني مشاكل مرورية عديدة.

مع اقتراب أيام العيد

مواطنو الإقليم يشكون ظاهرة ارتفاع الأسعار ويطالبون بوضع حد لها

أربيل / السليمانية / سالي جودت ومؤيد الخالدي

مع اقتراب عيد الأضحى المبارك تفاقمت أسعار السلع والمواد الغذائية والخدمات بشكل أثقل كاهل المواطن الكردستاني الذي طالب الحكومة بالتدخل لوضع حد لهذا الارتفاع الجنوني في الأسعار الذي طال كل شيء.

المدى رصدت هذه الظاهرة من خلال مراسليها حيث ركز مراسلنا في السليمانية على ارتفاع أجور السيارات ومراسلتنا في أربيل على ارتفاع أسعار السلع والمواد الغذائية بما فيها أسعار المواشي.

وعزا عدد من المواطنين هذا الارتفاع الى الجشع الذي يدفع البعض الى رفع الأسعار خاصة في المناسبات، ففي أربيل قال جبار أمين (٣٨ عاما)، إن "لكل مواطن ميزانية خاصة به، لكن عددا من التجار يستغلون حرية وانفتاح السوق فيرفعون الأسعار على هواهم خاصة في الأعياد والمناسبات.

وأضاف: نتمنى ان تتابع حكومة الإقليم هذه المسألة، لان ارتفاع الأسعار تحول قبيل الأعياد الى ظاهرة"، التجار يبررون ارتفاع الأسعار بجشع باعة المفرد من أصحاب المحال في الأسواق.

يقول وشيار سليم، يعمل في شركة لاستيراد الرز "نحن نستورد الرز من الهند وتايلاند وأسعارنا هي نفسها قبل العيد وبعده وفي سائر الأوقات، بل إننا نريد أن نبيع بأقل الأسعار الممكنة، لكن باعة المفرد يستغلون ارتفاع الطلب في المواسم ويرفعون الأسعار كيفما يشاءون".

ويوضح "نحن نبيع كيس الرز الذي وزنه ٥ كيلوغرامات بـ٩ آلاف دينار عراقي لكن سعر هذا الكيس في السوق ١٣ ألف دينار، لذا فإننا لا نتحمل مسؤولية إرتفاع الأسعار، وعلى الحكومة تشكيل لجان خاصة تراقبها".

وأضاف: "هناك سبب آخر لارتفاع الأسعار وهو تأخير دخول المواد التي يتم استيرادها عبر المعابر الحدودية لفترات قد تصل الى ٢٠ يوما ما يجبر التاجر على دفع أجور أكثر للشاحنات التي تنقل سلعه فيضطر الى رفع سعر بيع السلعة ليعوض الزيادة في أجور النقل".

ويرى دليرعبد الله، صاحب محل حلويات في أربيل "في كثير من الأحيان خاصة عند ارتفاع الطلب على السلع يقوم التجار الرئيسيون برفع الأسعار".

في حين يقول محمد حسن (٢٧ عاما) متبضع، بحسب (آكانيوز) انه بادر الى التسوق قبل "أن ترتفع الأسعار أكثر من هذا فالأسعار ترتفع كل يوم وهذه هي الحال باستمرار، كلما حل عيد أو مناسبة ارتفعت الأسعار وليس من رقيب عليهم".

وعن هذه الظاهرة تحدث أيوب أنور سماقي الاقتصادي والمدرس الجامعي فقال "هناك آلية تحرك السوق تتمثل في العرض والطلب، وكلما حلت مناسبة دينية أو قومية تحرك الميزان بصورة غير عادية تؤدي الى ارتفاع الأسعار لدرجة خلخلة التوازن بين مدخولات المواطنين والمستوى العام للأسعار".

ويوضح "هناك إجراءات يمكن أن تتخذها الحكومة للتصدي لهذه الحالة غير الطبيعية، ولأن حكومة الإقليم لا تملك وسائل الإنتاج وليست منافسة في السوق فإنها غير قادرة على التأثير المباشر على السوق، لكن بإمكانها تنظيم الأمور بعض الشيء".

وتأرجحت أسعار الماشية في مدينة أربيل اذ وصلت الى ما بين ٣٥٠-٤٥٠ الف دينار بالنسبة لأسعار الخراف اما العجول فقد شهدت ارتفاعا أكثر وصل الى ٧٠٠ الف دينار، وللاطلاع على أسباب ذلك استطلعنا أراء عدد من باعة الماشية في سوق الميدان بمحاذاة طريق (الموصل) فقال لطيف خسرو: إن أسعار الخراف مرتفعة هذا العام مقارنة مع العام الماضي بسبب ارتفاع أسعار الأعلاف وغلاء اليد العاملة، وصعوبة جلبها من أماكن أخرى، فقد وصل الكيلو غرام من لحم الغنم الى ١٤،٠٠٠ قبل حلول العيد وأحيانا ١٤،٥٠٠ الف دينار وفي هذه الفترة يزداد الارتفاع بسبب إقبال الناس المتزايد على شراء الأغنام واعتقد ان هذا الارتفاع سيستمر الى ما بعد العيد فهذا الموسم هو الموسم السنوي للبيع.

اما نبس هجار احد بائعي الماشية فقال : هذا الارتفاع أمر طبيعي قبل حلول العيد، وليس في الإقليم فقط انما حتى في الإمارات والسعودية فقد شهدت الماشية تأرجحاً في الأسعار، واعتقد ان الناس اعتادت ذلك فرغم الزيادة، الا ان الإقبال المتزايد على الشراء مازال قائماً، وهناك من يبدأ بشراء الخروف او العجل الصغير قبل أشهر من حلول العيد بأسعار ليست كما هي عليه الآن.

وأضاف: كما ان هذا الارتفاع سببه حالة الجفاف التي مرت علينا،اما السبب الآخر فهو التاجر او البائع حيث انه يستغل الفرصة في هذه الأيام فيعمل على زيادة الأسعار، وهناك ضعفاء نفوس يعملون على تهريب الماشية الى دول الجوار وهذا تخريب لاقتصاد البلد وبالتالي ينعكس سلبا على المواطن.

مام توانا احد بائعي الماشية في الميدان يقول: ان نسبة ارتفاع أسعار الماشية متباينة وتختلف من بائع الى آخر، وهو ارتفاع نسبي، فمثلاً الخروف الذي وزنه اكثر بالطبع يكون سعره مرتفعاً.

ويقول شامال محمود موظف التقيناه في ميدان المواشي: ان الأسعار هنا متباينة فهناك من يرفع السعر اكثر من المعقول، وآخرون يلتزمون بسعر السوق. فالخراف الجيدة وصلت أسعارها إلى أكثر من٤٠٠ ألف دينار، بل أكثر ناهيك عن سعر العجل الذي قد يصل الى اكثرمن٧٠٠ الف.

وأشار الى ان العيد مرهق جدا لميزانيته، فكلفة الأضحية من جهة واحتياجات العيد من ملابس وكماليات ومواد غذائية من جهة أخرى مرهقة، فكل شيء في الأسواق اخذ يرتفع ليس الماشية فقط، فلو كانت هناك رقابة للحد من تزايد الأسعار لما تمادى التجار في استغلالهم للمواطن الفقير.

وأعرب نجاتي حسن متقاعد عن حيرته في كيفية السيطرة على احتياجات أسرته في العيد وشراء الأضحية التي يعتقد انها فرض ومن أحكام الدين الإسلامي. وتحدث قائلاً: حاولت ادخار مبلغ من المال من اجل شراء الأضحية التي هي أكثر أهمية بالنسبة لي من الملابس والحاجيات الأخرى، لكن من حق أسرتي ان تفرح في العيد بارتداء الملابس الجديدة، الا ان تزايد الأسعار جعلني افقد الأمل في السيطرة او الموازنة ما بين شراء الأضحية وتلبية متطلبات العيد، فلابد على الجهات المسؤولة من ان تنظر الى حال المواطنين ذوي الدخل المحدود وذلك بالسيطرة على الأسعار خصوصا أيام الأعياد.

زريان هيوا احد بائعي المواشي يقول :ان ارتفاع الأسعار لم يؤثر في نسبة إقبال الزبائن على شراء الأضاحي، كذلك ان الارتفاع لم يقتصر على الماشية انما شمل جميع المواد في الأسواق كالمواد الغذائية والألبسة، حتى النقل، ولكن ما نلاحظه في الإقليم انه رغم ارتفاع الأسعار، الا ان القوة الشرائية ما زالت متزايدة. وشكا المواطنون في السليمانية الارتفاع المستمر لأجور النقل، وقال ئاري حمه سور ٣٠ سنة وإسماعيل جميل وسيروان احمد: بصراحة إن هذا الارتفاع فوق طاقة المواطنين الذين لم يعد بإمكانهم ان يتحملوا ارتفاع الأسعار في السوق أيضا، وهكذا نجد إن الجميع بدأوا برفع الأسعار ليسدوا حاجتهم ويحققوا الربح الذي يريدونه وهذا الارتفاع سيبقى اذا لم تتخذ معالجات له وما لم تتدخل الحكومة وتجد حلا وتساعد به المواطنين.

سواق الباصات من جهتهم يعتبرون ان ارتفاع الأسعار هو امر طبيعي لان كل الأشياء قد شهدت ارتفاعا في الأسعار فلماذا كل هذا اللغط حول ارتفاع أجور النقل وتناسي أسبابها التي يقف في مقدمتها ارتفاع أسعار الوقود والمواد الاحتياطية. كما ان الارتفاع في مستوى المعيشة يفرض ان نقوم برفع الأجور، انها عملية مترابطة.

ارتفاع الاسعار يثقل كاهل المواطن